نحو صحافة ترصد نبض الشارع

يحيى علي نوري

من يتذمر اليوم من أداء الصحف الحكومية وانفتاحها الإيجابي الفاعل مع صمود وتطلعات الشارع وبتجرد كامل عن التقاليد العقيمة التي اتبعتها سابقاً، نجده لا يعبر من قريب أو بعيد عن المصلحة العليا للوطن وهي المصلحة التي يتطلب من الإعلام وبمختلف وسائله أينما كان موقعه رسمياً أو أهلياً أو حزبياً- أن يتعامل بقدر عال من المهنية في التعاطي مع قضايا الشأن الوطني ومع مختلف هموم وتطلعات المواطنين.

كما نعتبر هذا التذمر بمثابة دعوة صريحة إلى استمرار هذه الصحف في حالة الانزواء عن هموم الوطن وجعل رسالتها عائقاً حقيقياً أمام الشعب ومسيرته ورغباته الطموحة في إحداث المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والممارسة الديمقراطية الحقة.

وإذا كان هؤلاء المتذمرون لم يعد لديهم اليوم من مبررات وحيثيات يسوقونها لموقفهم -وهي بالطبع مبررات واهية وخارج إطار الزمان والمكان- فإننا لا نمتلك سوى النصح لهم بسرعة مراجعة موقفهم هذا والتناغم الإيجابي للصحف الرسمية نحو المزيد من التفاعل الجاد مع قضايا ومشكلات الناس والتعبير عنها بأعلى درجات المهنية وفي إطار الالتزام الصارم بمثل وقيم النقد البناء المتجرد تماماً عن كافة الأهواء والنزعات الحزبية الضيقة، باعتبار ذلك الطريق الأمثل الذي لا رجعة عنه مطلقاً، طريقاً يعزز من دور الصحافة كسلطة رابعة مسئولة أمام الله والمجتمع عن القيام بدور نوعي وتنويري وبإسهام حقيقي في إصلاح الاعوجاج والاعتوارات التي تشوب الحياة المجتمعية اليمنية ومن منظور المصلحة الوطنية العليا التي تعلو على كل مصلحة وأهواء ورغبات حزبية أنانية.

ولعل ما نشاهده ونلمسه اليوم من تفاعل إيجابي لجمهور القراء بل وتسابقهم على اقتناء نسخ من الإصدارات اليومية للصحف الحكومية، يعد مؤشراً إيجابياً يدلل على أن الإعلام الرسمي المقروء قادر على جذب جمهور القراء وإشراكه في التعبير عن الهموم والتطلعات الراهنة، وأنه وبقدراته -أي هذا الإعلام- لايقل أهمية عن غيره في البلدان الشقيقة والصديقة الأكثر ممارسة ديمقراطية، وهو ما يعني أن الإدارة الصحفية، لابد لها مع هذا الزخم المتحقق أن تواصل جهودها في سبيل التحرر الكامل من كافة الأساليب التقليدية التي عفا عليها الزمن وأن تسابق المتغيرات والتحولات المتسارعة على الساحة الوطنية بمهنية عالية، تكون من خلالها أكثر قدرة على المواكبة المقتدرة الكفيلة بتحقيق الوعي الوطني وحشد مختلف طاقات وإمكانات المجتمع في اتجاه صنع المستقبل الأفضل.

ولا ريب أن هذه الإدارة مازالت بحاجة إلى متسع من الوقت في إطار خطط واضحة وجلية من حيث الأهداف والوسائل وتطوير الأساليب والطرق المتبعة بما يتفق مع حجم المتغيرات على الساحة اليمنية، ويمكّن الإعلام الرسمي المقروء من تقديم رسالته الوطنية في إطار صورة كاملة غير منتقصة متجردة كما أسلفنا من أي أهواء ونزعات حزبية ضيقة، ومن خلال الاستفادة القصوى من كافة ما يمتلكه المجتمع من تنوع إيجابي حافل بالقدرات والإمكانات والتخصصات حتى يصب الجميع عصارة فكرهم في بوتقة صحافة حكومية مسئولة تستشعر دوماً عظمة مسئوليتها الوطنية.

ماذا بعد التراشق الاعلامي؟!

د/ طلال عبدالرحيم ردمان

■ عشنا خلال الشهور الماضية حالة من الترقب الحذر بتسارع وتنوع الأحداث وما يتلوها من أخبار وشائعات فهذا اقترح نجاح المبادرة الخليجية وسارع إلى اقتراح تشكيلة الحكومة قبل إعلانها ،وذاك يتخيّل إحداث تفجير الموقف عسكرياً والسواد الأعظم من الناس نجد أنهم يساورهم الشك بكل ما يرون وكل ما يسمعون، و نرى البعض منا يضع أصابعه في آذانه من (القوارح) حذر الموت ونجد آخر هناك ذاك الذي يغطي بكفيه على عينيه مرتبكا مشدودا وكأن ذاك حاميه من ضرب المدافع ... حال يشفق علينا من شدته حالنا نفسه، ولكننا معذورون نعيش بوسط اختناقات متزاحمة ما تفتأ أن تخف إحداها حتى ترجع أخراها أشد خنقاً وتكاد تخسف بنا حتى يتمنى الكثير بأن ينفجر الموقف ونخلص..

هذه باختصار حالنا منذ أن تربّع ما وصف إعلامياً بالربيع العربي ويا لها من سنة قاسية لم نر خلالها إلا خريفاً مدوياً عقبه شتاءٌ قارس البرودة المعيشية السخونة السياسية ونحن مابين سندان برد المعيشة ومطرقة الحميم السياسي نصبح كدجاجة مجمدة تخرج من سقوعة الثلاجة إلى لهبً الشواية لتستقر أخيراً في بطن ذاك الجائع الشره (المنتظر بطبيعة الحال نضوجها) ليسدَّ بها جوعه ليس إلا، لست أنتقد الثورة أبداً فأنا من مؤيديها (ثورة الشعوب لا الشخوص) بشدة فقد بغضنا ما كنا عليه قبلها فثورة شعب تعني حياته وإحساسه بآدميته وخنوعه على السوء يعني موته وتمزق أوصاله لا حديث هنا عن الثورة أو جدواها فهو أمر محسوم والتشكيك فيها يعني الخيانة لدماء ازهقت ظلما حباً لهذا الوطن بمعنى لامجال لشخصنة الثورة في حيز ضيق وفهم تلازمها بأسماء معينة لأن في هذا تشويهٌ لها.

اليوم نعيش أياماً قليلة بعد توقيع المبادرة الخليجية نعيشها أيضاً بقلق خوفا من التفاؤل الذي قد يزول بأية لحظة (كما اعتدنا) رغم افتراضية أن الهدوء سيحدث وإن شاء الله سنحيا بسلام بدون قوارح حتى اللحظة على الأقل.

ولكن ما يثير قلقنا هو التهييج الاعلامي المستمر من كافة الاطراف المتناحرة وكأننا نعيش نفس أجواء الأزمة وهذا ما يعطي الانطباع بأن القادم خطير ومقلق، ولكن هل هذا التهييج يخدم التهدئة أم أنه مستمر بصب الزيت على النار فهناك مازال بارود يتجهز وفي المقابل نبرة تحد ووعيد وتهجم من كافة الأطراف. هل هو هذا ما سيهدئ التوتر السائد بالبلاد، أو لنقول هل بهذا القصف الاعلامي سنبني اليمن الجديد، ألا توجد لدينا نبرة يسودها العقل والحكمة للنزاع السياسي أياً كانت درجته، أم أننا عندما نقوم بالتهجم على بعضنا فهي الطريقة الأمثل للقضاء عليه إعلامياً.

نجد وسائل الإعلام يكيل كل منها الاتهامات لكل الخصوم جهاراً نهاراً ونشتم من ورائها رائحة الانتقام، وبالمقابل نجد وسائل إعلام أخرى تتوعد بملاحقة من تسميهم بقايا النظام العائلي وبوسط الحديث نبرات استفزاز فهي نبرة المنتصر المنتشي بنصره...

عندما أسمع التصريحات الاعلامية لا أشعر بأن هناك ميولاً للتهدئة فهي لهجة تصعيدية واحدة من هنا أو هناك(إلا من رحم ربي) ولا مجال للشراكة بعد ما ضننناه بعد التوقيع، هناك تفنن في الهجوم وقد يكون هذا ما كان عليه الحال قبل التوقيع وقد يعذر البعض ولكن التوقيع كان مقتضاه نزع الفتيل وتفكيك الصاعق وهذه اللهجة لاتخدم التهدئة بالوقت الحالي، فهل الجميع بمستوى الحدث ويستوعب ما على عاتقه من مسؤلية وطنية ولحظة فارقة بأقدار البلاد وكل من عليها من عباد.

في حقيقة الأمر لابد من عقلنة الحديث والابتعاد عن الاستفزازات التي لا تخدم أحداً سوى نفوس اصحابها المتحاملة على بعضها البعض ولنرق إلى مستوى الأمانة التي حُملت على عواتقنا. فلنعط ظهورنا لما قد سلف ولنشد المئزر ونشحن هممنا لبناء وطن يراهن من أراد قتله على دخوله مرحلة الموت السريري ولأجلٍ طويل فلنحبط آمالهم ونخيب رجاءهم ونريهم بأنها وكما قال تعالى (بلدةٌ طيبةٌ وربٌ غفور) أيضاً بها عبادٌ يحبونها ويعملون لأجل عزتها ورفعتها ولندعنا مما لايخدم ونلتفت لما يخدم الوطن كلٌ بمكانه..

لعلها متلازمة الإنقاذ إن وصلنا إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه(علما بأنه منقوص) مع الخروج بوطن جريح فهو خير من وطن ميت، لأن الاستمرار يعني استمرار سفك الدم اليمني اليمني، واستمرار معاناة المواطنين المنهكين أصلا من معاناتهم القديمة، معناه تدمير ما تبقى من اقتصاد إن افترضنا وجوده قبيلا. فهي متلازمة إنقاذ وطني القبول بتحقيق أهداف الثورة بأصلح الطرق الأن وهي المبادرة وعليه فإن استمرار الهجوم والهجوم المضاد لا يؤول إلا لمحاولة إفشالها والرجوع بالوضع لما قبل اتفاق الرياض وبذا نرجع الى متلازمة التوترات العسكرية واستحضار شبح الحرب ومسارح القتل والتصفيات. نعلم جيداً أنه وبالتوقيت الحالي قبل انتقال السلطه ومحاولة خلط الاوراق لا تخدم إلا الطرف الذي أرغم على التنازل وعليه لابد أن لا نعطية الذريعة لخلطها والرجوع للمربع رقم واحد فما بعد ذاك المربع إلا الانفجار العظيم ادعو الله ان يجنبنا إياها ويبعد عنّا تبعاتها..

كان الله في عون المبادرة الخليجية!

لطفي فؤاد أحمد نعمان

.. نجاح المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية لحل المشكلة اليمنية مرهون باستيعاب الشباب اليمني لكافة مضامينها ومبادئها وخطواتها وفق الترتيب المنصوص عليه. وكذا وعي كل طرف بمسئوليته وحدود التزاماته وزمنها المحدد. فهل تحقق هذا الاستيعاب ولُمس هذا الوعي؟ سيما أن الجو العام ملبدٌ برفض المبادرة نظراً لتعميم جزئية منها وتغييب باقي جزئياتها.. إذ تربط الماكينة الإعلامية و«مولدات» شحنات الرفض، المبادرة وآليتها بفكرة الحصانة فقط، وغفلت (الماكينة والمولدات) عفواً أو عمداً، أو تغافل الرأي العام عن باقي مضامين ومبادئ المبادرة من أفكار وخطوات تلامس حاجة الشعب اليمني شيبه وشبانه، إناثه وذكوره إلى: الاستقرار والسلام والتغيير!

لقد كان بين مسئوليات الأطراف الموقعة نشر وشرح تفاصيل الاتفاق خلال المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية حسب نص المادة – ١٥خ على أن «... تشكل الحكومة لجنة اتصال تتولى وبشكل فعال التواصل مع حركات الشباب في الساحات من مختلف الأطراف وباقي أنحاء اليمن لنشر وشرح تفاصيل هذا الاتفاق.».. ولا غرو في أن يكون هدف المادة هو حيازة الإجماع على التسوية السياسية، أو تفهمها على الأقل بتقليص مساحة الرفض، لتعطى فسحة كافية للتنفيذ. إلا أن الأطراف لم تُجرِ الاتصال بالشباب بعد ولم توضح التفاصيل كما ينبغي، وما يزال المستهدفون بعيدين عن التسوية حتى صُوروا بأنهم برفضهم – والحق تجهيلهم – عقبة في طريق التسوية!

ويزيد الطين بلة أن تتخلف الأطراف المعنية بتنفيذ المبادرة عن تشكيل لجنة تفسير المبادرة لتسوية المنازعات – الناشبة دوماً – إذ تنشب الخلافات بسبب سوء الفهم حول نص ما أو تقديم نص متأخر. وقد نصت المادة ٢٥ على أن:

«في غضون ١٥ يوما من دخول مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها حيز التنفيذ، ينشئ نائب الرئيس ورئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني المكلف لجنة التفسير لتكون مرجعية للطرفين لحل أي خلاف في تفسير المبادرة الخليجية والآلية».

وقارب النفاد على ستين يوماً لم تشكل خلالها اللجنة، وحد أحد المتابعين: لم يعلن عن تشكيلها. إذ يحاجج بعض أنها تتصل بالسياسيين والموقعين فقط وليست لعامة الجمهور، وأنها قد شكلت فعلاً، لكن عامة الجمهور ضجت أسماعهم بجعجعة الخلاف ولم يروا طحين الحل. فلو أنها شكلت حقاً لباشرت نزع الألغام المتفجرة والوقاية المبكرة، وما بقيت التفسيرات محتكرة في أدمغة المفسرين السياسيين المسافرين دوماً، منفيةً عن أذهان المستفيدين من الحل المتضررين أبداً من الخلاف، أي: عامة الشعب!

والأدهى في الأمر، لعدم تشكيل اللجنتين –ربما– أو لضعف الذاكرة السياسية –وهذا وارد جداً–، تناوب الموقعين ومسئولي الجهات التي وقعت الاتفاق على تناسي توقيعهم ونسيان مسئولياتهم تجاه تنفيذ بنوده، فيمعنون في المخالفة ثم المزايدة بمخالفتهم لكسب رضا فئة أو ساحة أو جمهور، وتشتعل ألسنة نار المزايدين لدى كل طرف لينذروا بفشل جهود التهدئة والتسوية. وأمام المزايدة والتناسي أو النسيان باتت حاجة رعاة المبادرة إلى إنشاء «لجنة تذكير ببنود المبادرة ودليل مرشد بمسئولية كل طرف ومن هي الأطراف الموقعة!».

وفي ظلِ التناسي والنسيان والمزايدة، لا غرابة إذاً، إذا صدرت تعليمات قانونية إلى من ينادون بسيادة القانون والالتزام بنصوصه ثم لا يلتزمون بأي تعليمات أو توجيهات وإرشادات قانونية لتعطي انطباعاً بعدم مصداقيتهم إزاء احترام النظام وتسييد القانون!

ولئن صدر تصريح عن احتمالات –مجرد احتمالات بوحي «اعتمالات»– اعتبروها نسفاً للمبادرة، أما النسف الفعلي للمبادرة وتجاوز خطواته المحددة زمناً وموضوعاً فلا يأبه له أحد!

الإثبات العملي لنظرية «يريدون حلاً».. موضع شك.

إنما القول «لا يريدون حلاً».. براهينه ساطعة وآياته بينة بأفعال الإخلال الأقوى نسفاً من الأقوال.

كان الله في عون المبادرة ورعاتها على أطرافها!

lutfifanoaman@gmail.com

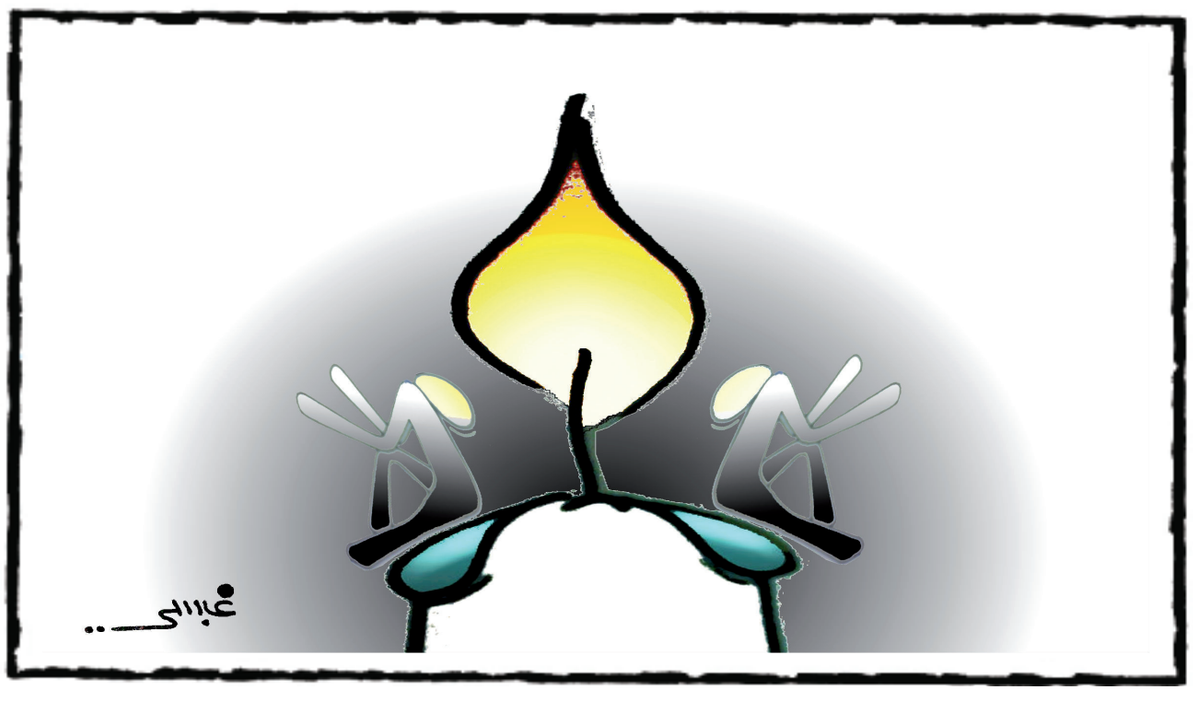

الثورة الشعبية السلمية .. الخيار الديمقراطي الأكثر تأثيراً!!

عبدالرحمن سيف إسماعيل

لاشك أن لكل فعل ثوري مميزاته وخصوصياته، وكل شعب يتميز عن غيره بالوسائل والأساليب التي أخذ بها طريقاً للتغيير وتحقيق أهدافه الأساسية في ذلك .. والشعب اليمني تميز بثورته الشعبية السلمية كخطوة أولى لإسقاط النظام الذي فاحت نتونته منذ أكثر من ثلاثة وثلاثين عاماً والثورة الشعبية اليمنية ثورة إنسانية بامتياز، وهنا تكمن أهميتها وعظمتها، فقد جاءت على خلفية القهر والاضطهاد والتخلف المقيت الذي أخذ به النظام كوسيلة للحكم والبقاء فيه أطول فترة ممكنة.

فالثورة إذاً ووفقاً لهذا المفهوم الإنساني تعبير كامل عن أماني وتطلعات المجتمع، فقد حدث ولأول مرة في التاريخ أن يتوافق الشعب بكل فئاته وثقافته، ومكوناته الاجتماعية والطبقية على إسقاط النظام ولأول مرة أيضاً في التاريخ البشري .. يجمع المجتمع الإقليمي والدولي مع المجتمع المحلي على إسقاط النظام، ولهذا سقط النظام والتسلط، والجبروت بقرار محلي وإقليمي ودولي .. وعن طريق خارطة طريق تمثل هذه الإرادة الإنسانية الحية التي أدركت بالملموس حقيقة الظلم الذي يعيشه الشعب في اليمن والذي وصل حد المغالاة والشطط، واللامعقول، وإلا لما حدث إجماع وطني وإقليمي ودولي حول وضع حد نهائي للمعاناة الإنسانية في اليمن، وللتسلط الذي وصل مداه في القتل الممنهج والفساد والإفساد المرتبط باستراتيجية قهرية متخلفة.

وقد حمل شعار إسقاط النظام وبناء الجولة المدنية التي تحمل معها طوق النجاة الشعب آمالاً معبرة عن أماني وتطلعات الشعب .. مفادها التطور وتحسين الأوضاع المادية والاقتصادية والإنسانية المختلفة مقترنة برفع المستوى الثقافي وتصفية مختلف أشكال الاستغلال.

ونستطيع أن نطلق على هذا الفعل الثوري .. ثورات متعددة .. لأنها وكما أسلفنا ثورة إنسانية بحتة .. ثورة الفقراء والمظلومين والمضطهدين .. ثورة تنموية وبنائية ثورة إعادة الاعتبار لجميع اليمنيين، للشارع اليمني، للمحافظة اليمنية، للمدينة والقرية والأسرة .. للأم والأب والأخ والأخت .. للأمي والمتعلم، للجاهل والعالم، للأرض والهواء والماء وغيره.

ويمكن أيضاً أن نطلق عليها ثورة الديمقراطية لأن من مهمة الثورة الديمقراطية في بلادنا استنهاض الواقع وتطويره بمشاركة المجتمع بألوانه وأطيافه المختلفة وهي علاوة على ذلك احتوت مسألتين أساسيتين، المسألة الأولى وتتمثل بنيل الحقوق الديمقراطية وتصفية الاستغلال وتطوير الإنتاج.

والمسألة الثانية: تتصل موضوعياً وجدلياً بتحسين أوضاع الناس في كافة مجالات الحياة.

وستواجه المسألة الأساسية الأولى بصورة تدريجية خلال مسيرة الثورة ومن خلال هذه المسيرة التي ستفضي بالتأكيد إلى قيام دولة يمنية جديدة ترتكز على إجماع شعبي وطني، ونظام برلماني، وانتخابات حرة وديمقراطية نزيهة وفقاً لمبدأ القائمة النسبية التي توفر عدالة التمثيل لمختلف مكونات المجتمع وتضمن للأقليات والجماعات المهمشة والمستبعدة اجتماعياً تمثيلاً عادلاً في الحياة السياسية والاجتماعية .. وعلى وجه الخصوص المرأة التي ستلعب في ظل هذه المرحلة دوراً إيجابياً في استنهاض الواقع وتطويره وبما يليق بمستواها ودورها في الثورة وتضحياتها الكبيرة.

والمسألة الثانية ترتبط جدلياً بجدلية الثورة والتزاماتها الأخلاقية تجاه الشعب الذي عانى في الماضي وأذل وأهين واستبعد، وتتحدد ملامح هذه المسألة بإقامة قواعد الثورة، وترسيخ مداميكها.

وهناك ترابط جدلي عريق بين المسألتين، المسألة الوطنية والديمقراطية واللتان ترتبطان باستمرار فيما بينهما ترابطاً دائماً ووثيقاً بالصراع بين القوى التقليدية البائدة وقوى الحداثة، ولابد من مواجهة هذه المسألة المعنية أو تلك من القيام بتحليل مسهب للعلاقات أثناء الممارسة الاجتماعية.

والمكوّنات الثورية في الساحات أدركت هذه العملية بوعي ومارست دوراً استراتيجياً ثورياً وآخر تكتيكياً، وهاتان العمليتان متلازمتان لو لم تع الأهمية التي تكتسبها الوحدة التنظيمية لها كشرط أساسي لنجاح الحسم الثوري وهو ما ثبت فاعليته تاريخياً.

وفي الثورة اليمنية ولما واجهته من صعوبات وصلف وتصلب في مواقف النظام العائلي أخذ الفعل الثوري له مساراً مختلفاً في اتجاه ما عرف بثورة المؤسسات والتي انتقلت من مؤسسة إلى أخرى بسرعة قياسية كما تنتقل النار في الهشيم.

ولو لم تكن الظروف الذاتية والموضوعية لهذه المؤسسات مواتية لما نجحت الثورة في المؤسسات التي تحولت نظراً للظلم والقهر والتهميش إلى مقاطعات خاصة.

فالثورة الشعبية السلمية وفرت العديد من العوامل والشروط الثورية القادرة على الحسم، وتغيير نمط الحياة الرتيبة القائمة: ولكن تظل القوى الثورية مرهون نجاحها بتحقيق الفعل الوحدوي .. وثورة المؤسسات هي الخيار الأمثل والأسرع لتحقيق حلم الناس في التغيير، لأن الموظفين المعنيين بالأمر هم من يشعرون بالظلم والقهر وهم الأكثر قدرة على تحقيق هذا الفعل بتكاليف قليلة وبفاعلية أكبر.

وفي كلا الحالات لابد من إيجاد قيادة سياسية وطنية واسعة لقيادة مرحلة الوفاق الوطني التي ستعقب الانتخابات الرئاسية المبكرة، وذلك من خلال تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية واسعة من مختلف القوى الثورية والسياسية الحية أو كتلة مدنية واسعة تستوعب كل مخرجات الواقع الجديد.

فالمرحلة الانتقالية هي مرحلة النضال من أجل إنقاذ الوطن وانتشاله من بين أنقاض ومخالب السلطة التي فرضت عليه التخلف وأعادته سنوات طويلة إلى الخلف وربما قروناً.

وبمقدور الكثير من القوى الاجتماعية والثورية والمدنية مراعاة الظروف الجديدة واستخدام الخبرات والطاقات الاجتماعية في مواجهة التحديات ورسم المشهد السياسي المناسب لهذه المرحلة الجديدة المعبرة عن إرادة المجتمع الجديد .. مجتمع الثورة وثقافتها السلمية التسامحية.